التقرير الأسبوعي

2012 – 11 – 20

تقرير أسبوعي يستعرض أبرز الأحداث الدولية والاقليمية والاقتصادية المتعلقة بالصراع مع العدو الصهيوني، ويركز على الكيان الصهيوني والقضية الفلسطينية

يصدر عن

وكالة القدس للأنباء / قسم الدراسات

خاص وكالة القدس للأنباء

دولياً:

بعد إسبوعٍ من إعادة إنتخابه لولاية ثانية، دشن أوباما وقوفه الإستراتيجي مع الكيان الصهيوني بدعمه عدواناً ضد غزة، حيث صرح من تايلند أن بلاده تدعم ما أسماه حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، مبدياً قناعته بأن حل الصراع في غزة يبدأ بوقف إطلاق الصواريخ على "إسرائيل". جاءت هذه المواقف في مستهل جولات أوباما الخارجية الأولى الى منطقة جنوب شرق آسيا، للمشاركة في مؤتمر "الاسيان"، والتي شملت رحلته زيارة تايلند وميانمار وكمبوديا.

وبهذا الخصوص، يرى محللون أن هذه الزيارة تأتي لتكرس وضع منطقة المحيط الهادئ كأهم أولويات السياسة الخارجية الأميركية، واستكمالاً لما أعلنه أوباما خلال فترة ولايته الأولى من أن منطقة آسيا - المحيط الهادئ ستكون محوراً رئيسياً في الدبلوماسية الأميركية. وهو ما صرح به أيضاً، مساعد مستشار أوباما للأمن القومي، بن رودس، مؤخراً مشيراً الى أن "إبقاء أوباما على الدور المحوري لآسيا سيكون جزءاً أساسياً من الولاية الثانية للرئيس، وفي النهاية (جزءاً) من إرثه في السياسة الخارجية."

وتحدثت تقارير عن أن سبب اختيار إدارة أوباما لهذه المنطقة هو ما تشكله تايلند من خلال قواعدها الجوية ومرافئها، التي تعد نقطة حيوية وذات أهمية استيراتيجية بالنسبة للشبكة العسكرية الأميركية في آسيا، حيث ينفذ البنتاجون فيها سنوياً مناورات عسكرية من بينها عملية "كوبرا جولد" التي شارك فيها العام الماضي بـ 13 ألف جندي من 24 بلداً. وللمرة الأولى، قد تتم دعوة ميانمار للمشاركة بصفة مراقب في مناورات العام المقبل، في مؤشر جديد على التقارب بين الولايات المتحدة وميانمار التي يجري أوباما فيها اليوم زيارة خاطفة لتثبيث قدمه في المنطقة التي تُعَدّ فضاءً اقتصادياً يحدد مستقبل الاقتصاد الأميركي وتحالفاتها العسكرية الممتدة من أوستراليا إلى اليابان.

اقتصادياً:

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي استمرار تراجع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، ما ينذر بالكساد، وزيادة المخاوف من أن تجر دول جنوب منطقة اليورو وراءها دول الاقتصادات القوية مثل ألمانيا وفرنسا. وقد أشارت المفوضية الأوروبية في وقت سابق إلى

أن منطقة اليورو ستمر بمرحلة حرجة واضطرابات، يرافقها ضعف في النمو وارتباكات في الميزانيات، وبطالة واسعة في العام 2013.

وجاءت هذه البيانات بعد موجة احتجاجات شهدتها معظم بلدان منطقة اليورو، وإضرابات ضد تنامي البطالة وإجراءات التقشف التي تقرها الحكومات، حيث دعت النقابات في إسبانيا واليونان والبرتغال وإيطاليا العمال الى الانضمام الى الإضراب العام، بينما تشهد دول أخرى، منها بلجيكا وألمانيا وفرنسا، احتجاجات واسعة النطاق على سياسات التقشف التي تنتهجها حكومات هذه البلدان لخفض عجز الموازنات وتقليص الدين العام، وبتبعات هذه السياسات على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين.

أما في اليونان، فقد أعلنت الحكومة أنها طرحت يوم الثلاثاء أوراقاً مالية قصيرة المدى (مدتها شهر أو ثلاثة أشهر) بقيمة أكثر من 4 مليارات يورو، بهدف تجنب الإفلاس، الناجم عن عدم قدرتها على سداد مستحقات الأوراق المالية بقيمة 5 مليارات يورو، في الموعد المحدد لها، وهو 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. وعلى خلفية ذلك هبطت الأسهم الأوروبية في بداية الجلسة يوم الثلاثاء لليوم الخامس على التوالي.

وبعيداً عن أوروبا ومشاكل منطقة الأورو، وبعد أن وقعت القاهرة مذكرة تفاهم مبدئي مع وفد صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار، قالت أحزاب مصرية ونشطاء ومنظمات حقوقية من بينها "6 إبريل" و"شباب الثورة" أن هذا القرض يضع البلد في حالة ارتهان وابتزاز لصندوق النقد الدولي، علاوة على أنه سيجبر ثلاثة رؤساء مصريين مقبلين على سداده. إذ أن مدة سداد القرض هي 15 عاماً، طبقا لاتفاقية "دوفيل" التي وقعت عليها مصر نهاية العام الماضي. وطالبت القوى المصرية الرئيس المصري بالكشف عن شروط الحصول على القرض، حيث قدم خالد علي، المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، دعوى قضائية لإجبار الرئيس مرسي على الكشف عن تفاصيل القرض.

وفي شأن متصل، رغب النائب الأول لرئيسة صندوق النقد الدولي في تقديم تمويل خارجي لتونس، لمساعدتها على التعافي من الاضطرابات السياسية التي شهدتها العام الماضي. وذكر النائب ديفيد ليبتون في بيانه، أن الصندوق على استعداد لمساعدة تونس من خلال تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات، والمساعدة الفنية والتمويل إذا كان ذلك مناسباً، مما يجعلها هي الأخرى في قبضة الارتهان إلى سياسات صندوق النقد الدولي، إن قبلت العرض.

إقليمياً:

تصدر العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة إهتمام المنطقة بالكامل، خاصة مع اتساع رقعة المواجهة ووصول صواريخ المقاومة الى تل أبيب والقدس المحتلتين في عمق الكيان الصهيوني، مما أدخل قادة العدو في مأزق وضعهم أمام أحد خيارين: إما الدخول في حرب برية واجتياح القطاع مع ما يحمله هذا من مخاطر، وإما الذهاب الى خيار التهدئة الذي تحركت لأجله الكثير من مراكز القرار الدولية والإقليمية، من الإدارة الأميركية الى مصر وتركيا وقطر.

الموقف الرسمي العربي: عبر عنه الحكام العرب في اجتماع مجلس وزراء الخارجية يوم السبت الماضي والذي كعادته لم يخرج عن ردود الفعل التقليدية في إدانة العدوان إلى تحركات في مجلس الأمن معروفة حدودها سلفاً بسبب "الفيتو" الأميركي. وكما كان متوقعاً، جاء البيان الختامي أقل من مستوى الكلمات التي ألقيت في الجلسة العلنية أمام شاشات التلفاز. وهذا يدل على أن وزراء الخارجية العرب يقولون لشعوبهم غير الذي يلتزمون به في السياسات الملزمة تجاه القوى الغربية، ولا سيما تجاه الإدارة الأمريكية. أخذ الوزراء العرب بعين الاعتبار أن هناك شعوباً منتفضة في الشوارع العربية، لكن يبدو أن ذلك لم يكن كافياً لكي يترجم في بنود البيان الختامي الذي صدر، حيث لم يتضمن البيان أية دعوات واضحة وصريحة الى فك الحصار عن غزة، ولا الإسراع في إرسال الأموال المقررة سابقاً، ولا حتى دعم المقاومة. جاء في البند الخامس من البيان: "إنهاء" الحصار، وليس "فك" الحصار، مع اشتراط أن يتم إرسال الأموال التي نص عليها بيان سابق بالتنسيق مع دولة فلسطين، أي مع السلطة..

وبالمثل، يحمل البيان المقاومة ضمنياً، مسؤولية الأحداث بسبب عدم التزامها باتفاقي القاهرة والدوحة، الأمر الذي يعني ممارسة الضغط لإجبار كافة الفصائل بالتقيد بهذين الاتفاقين.

و رغم دعوة البيان الى إعادة تقييم الموقف العربي من عملية التسوية، إلا أنه عاد فأكد على دعم التوجه الى الأمم المتحدة ووقف الاستيطان، ما يعني أن الرهان ما يزال معقوداً على ذات العملية السياسية. وأكثر من ذلك، وضع البيان سقفاً لأية اجراءات بديلة، هو الشرعية والقوانين الدولية، أي عدم خرق هذا السقف. وكذلك الأمر دعا البيان الى تهدئة تؤدي الى وقف "الأعمال العسكرية"، ما يعني أنه يساوي ضمنياً بين العدو والمقاومة.

أياً يكن من أمر، فقد جعل البيان من المساعي المصرية للتوصل الى تهدئة، وإمداد أهل غزة بالمساعدات الإنسانية والغذاء والاحتياجات الطبية هدفاً لمطالبه في هذه المرحلة.

وعلى الصعيد الشعبي، استمرت ردود الفعل الإقليمية والدولية المنددة بالعدوان "الاسرائيلي"، تضامناً مع قطاع غزة. وفضلاً عن البلدان العربية والإسلامية، شهدت مدن وعواصم آسيوية، مثل طوكيو وبيكين ومعظم بلدان أوروبا، احتجاجات شعبية واسعة تضامناً مع أهل غزة ضد العدوان العسكري الصهيوني على القطاع. عربياً جابت عواصم ومدن كل من مصر وتونس والجزائر واليمن ولبنان والأردن تظاهرات شعبية تطالب بموقف حازم ضد العدوان وردع المعتدين.

سوريا:

بعد إعلان وفاة المجلس الوطني السوري المعارض من قبل وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، وتشكيل "الائتلاف الوطني السوري" المعارض الذي اتخذ من مصر مقراً له، اعترفت كل من فرنسا وتركيا وإيطاليا ودول الخليج بشرعيته، فيما اعتبرت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها، ويليام هيج، أنه من المبكر الإعتراف به ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري. وفي هذا الصدد صرح أوباما أن واشنطن ترحب بتوحيد المعارضة السورية لكنها غير مستعدة بعد للإعتراف بها. وداخلياً أعلنت الكتائب المسلحة في حلب رفضها لما سمي بـ " الائتلاف الوطني" واصفة إياه بالتآمري.

روسيا، من جهتها، أعلنت على لسان وزير خارجيتها لافروف - بعد لقائه هيلاري كلينتون في قمة آسيان - أنه لا مسار مشترك بين روسيا والولايات المتحدة حول الأزمة في سورية؛ فيما اعترف الرئيس التركي، عبدالله غول، بأن موقف روسيا بشأن سورية سيلعب دوراً حاسماً في تسوية الأزمة السورية، وطلبت وزارة خارجيته أمس الإثنين من الناتو نشر صواريخ باتريوت على حدودها مع سورية بحسب ما أوردت قناة "سي ان ان تورك" التركية.

الأردن:

في سابقة هي الأولى من نوعها في المملكة الأردنية الهاشمية، شارك نحو 2000 محتجاً في مظاهرة في وسط العاصمة الأردنية عمان الجمعة 16 تشرين الثاني مرددين شعار "الشعب يريد إسقاط النظام". سبق ذلك مظاهرات امتدت لثلاثة أيام في العاصمة عمان ومناطق معان والزرقاء والطفيلة، احتجاجاً على القرار التي اتخذته الحكومة الأردنية برفع أسعار الوقود، فيما استجوبت أجهزة الأمن في الأردن 130 متظاهراً، ووجه المدعي العام لمحكمة أمن الدولة العسكرية تهماً "بمناهضة نظام الحكم والتجمهر غير المشروع وإثارة الشغب" الى 89 من أصل 130 معتقلاً شاركوا في الاحتجاجات الأخيرة.

من جهتها أعلنت قيادات إسلامية وإخوانية تمسكها بشعار "إصلاح النظام" وعدم تبنيها هتافات "إسقاط النظام" التي تكررت في أكثر من تظاهرة شهدتها المدن الأردنية مؤخراً.

وفي سياق منفصل، عبرت النقابات المهنية الأردنية عن استهجانها من قيام وزارة التربية والتعليم بتوزيع كراسات على بعض طلبة المدارس الابتدائية والإعدادية تحتوي على خرائط حذفت منها كلمتي الأردن وفلسطين وثبتت كلمة " اسرائيل ". ورأت النقابات المهنية في بيان صحفي لها بأن هذا استخفاف بعقول أبنائنا الطلبة وتكريس لمفاهيم جديدة يرفضها كل الأردنيين، وحمل مسؤوليته لوزارة التربية والتعليم ووزيرها. كما طالبت بسحب هذه الكراسات مباشرة ومحاسبة كل الذين ساهموا بتوزيعها على الطلبة.

منطقة الخليج:

تحدث الكاتب والباحث المعروف "كريستوفر ديفيدسون" (أستاذ التاريخ والعلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة " "دورهام" البريطانية والخبير السياسي والتاريخي والاقتصادي بشؤون دول الخليج العربي) في مقال له نشر في تاريخ 13-11-2012 في مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية بعنوان: "نعم ملوك الخليج في ورطة" ، عن اهتزاز عروش ملوك الخليج وأمرائها رغم أنها تبدو في الظاهر مستقرة.

وكتب في هذا الشأن يقول: "للوهلة الأولى تبدو ممالك وإمارات الخليج مستقرة، على الأقل بالمقارنة مع المنطقة الأوسع. ولكن في الواقع، فإن الهياكل السياسية والاقتصادية التي تستند إليها هذه الدول الاستبدادية تتعرض لضغوط متزايدة، كما تفرض فئات واسعة من المواطنين تحديات لا يمكن تصورها حتى الآن على النخب الحاكمة".

ويرى الكاتب أن هؤلاء الملوك والأمراء كانوا قادرين على استرضاء أو تهميش أي معارضة قبل أن يتوسع تأثيرها الشعبي، وتمكنوا، في معظم الحالات، من تشويه صورة المعارضين، إما بإتهامهم بأنهم مدعومون من الخارج (الطابور الخامس) أو حتى بأنهم إرهابيون.

ولكن في الآونة الأخيرة، أثبتت حركات المعارضة القوية أنها عصية على الاحتواء والتغييب؛ ونتيجة لتضافر الضغوط الداخلية المتصاعدة التي تواجهها دول الخليج (بما في ذلك انخفاض الموارد، ارتفاع معدلات البطالة) مع ظهور قوى "عصرية" جديدة بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية والهواتف الذكية، فإن هذا مكن أعداداً متزايدة من مواطني دول الخليج من التسلح بالجرأة الكافية للإحتجاج وانتقاد حكامهم علناً.

ويقول الكاتب إن ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا لم تمنح الأمل للضغط الشعبي المتنامي لتبني مطالب الإصلاح السياسي الحقيقي وفقط،، ولكنها أيضا جعلت من الصعب على دول الخليج تشويه معارضيهم كما في السابق، حيث إن هؤلاء الضاغطين ليسوا إلا ناشطين مؤيدين للديمقراطية أو مواطنين محبطين أدركوا الانهيار الحتمي للهياكل السياسية والاقتصادية التي تقوم عليها سلطة حكامهم، وهذا لا يعني، كما يضيف الكاتب، أن الأنظمة تخلت عن تطبيق إستراتيجياتها القديمة، ولكن ما حصل هو أن الادعاءات والتهم السابقة ما عاد يصدقها كثيرون، من مثل: إيران والإخوان والتواطؤالأجنبي.

في الشأن الصهيوني:

بينما كانت "اسرائيل" تستجدي في مصر، وعبر وسائل الإعلام، التوجه نحو التهدئة بوساطة مصرية، شن طيران العدو الصهيوني غارة على قطاع غزة، اغتال خلالها قائد كتائب القسام - الذراع العسكري لحماس – الشهيد أحمد الجعبري. ثم أعلن العدو أن اغتيال الجعبري هو بداية عملية "عسكرية متدحرجة" ضد قطاع غزة، أطلق عليها اسم "عامود السحاب"، وقال إنها ستشمل اغتيال قادة في فصائل المقاومة الفلسطينية.

وأعلن وزير الحرب الصهيوني إيهود باراك، أنه - وبإذن من المستوى السياسي - قام جيشه ببدء عملية "عامود السحاب" ضد قطاع غزة، محدداً لها أربعة اهداف، هي: تحقيق الردع، والمساس بالصواريخ التي تمتلكها المقاومة، وإيقاع الألم بالمقاومة عبر اغتيال قياداتها، وخفض مستوى تعرض الجبهة الداخلية الصهيونية للصواريخ.

مقابل ذلك، جاء رد المقاومة الفلسطينية سريعاً، حيث طالت صواريخها مدن فلسطين المحتلة من تل ابيب الى القدس، الأمر الذي أدخل نحو خمسة ملايين صهيوني تحت مرمى النيران الفلسطينية، وهو ما أدى الى انقلاب الصورة ووضع قيادة العدو الصهيوني في مأزق لم تكن تتوقعه بعد مشاهدة قوة وتيرة رد المقاومة واتساع شموليتها ونوعية الأسلحة التي استخدمتها، الأمر الذي حرك عجلة البحث عن مخرج لهذا المأزق، الذي وقعت فيه حكومة العدو ودخول أطراف إقليمية ودولية، وتحديداً مصر، على خط السعي للوصول الى هدنة للحرب المستمرة.

وفي شأن آخر التطورات السياسية، قالت مصادر إعلامية "إسرائيلية" مختلفة، إن الحكومة "الإسرائيلية" فرضت تعتيماً على مداولات اللجنة التساعية، التي جرت أمس، حول الإقتراح المصري لوقف إطلاق النار.

إلى ذلك، قال موقع "معاريف" الصهيوني، إن حركة حماس تطالب "إسرائيل" بالتوقيع على اتفاق شامل لوقف إطلاق النار، يشمل وقف سياسة التصفيات والإغتيالات، ورفع الحصار، وتقديم تسهيلات في معبر رفح، وإقامة منطقة حرة للتجارة على الحدود المصرية الفلسطينية.

وقال الموقع، "إن إسرائيل" تطالب، إلى جانب الوقف الفوري لإطلاق النار، أن تفرض حماس هذا الأمر على كافة الفصائل العاملة في قطاع غزة، مقابل وقف العمليات الجوية والبحرية في المرحلة الأولى. وفقط في مرحلة لاحقة وطويلة لا تطلق فيها صواريخ باتجاه "إسرائيل" من القطاع، تكون "إسرائيل" فيها على استعداد للتفاوض حول اتفاق طويل الأمد. كما تطالب "إسرائيل" حماس بنزع سلاحها. لكن هذا الطلب تم إلغاؤه، بحسب الموقع.

وبحسب الموقع أيضاً، فإن اللجنة التساعية تلقت أمس الإثنين، وثيقة اقتراح مصرية تتألف من صفحة واحدة، تم رفضها من قبل "إسرائيل". إلا أن مصر بعثت اقتراحاً آخر هو الذي عرض على اللجنة التساعية. وليس واضحاً، بحسب "معاريف" ماذا ستكون تداعيات وآثار رفض "إسرائيل" لإقتراح حماس الأخير، الذي وصل ليلة الثلاثاء. لكن جهات مطلعة على المفاوضات قالت للموقع، إن تقديراتها تشير إلى أن "إسرائيل" ستطلب مواصلة المفاوضات حول اتفاق لوقف إطلاق النار، وأن نتنياهو وافق على مهلة ليوم آخر قبل الحسم بشأن إطلاق عملية برية.

وفي التكلفة الاقتصادية للعدوان، ووفق صحيفة هآرتس الصهيونية، فإن مجموعة معلومات الأعمال "بي دي آي"، وهي مجموعة بحثية مرموقة، قدّرت أن الأعمال العسكرية

تكلف الإقتصاد "الإسرائيلي" نحو 1.1 مليار شيكل في الأسبوع، مستندة في تقديراتها إلى التكلفة الفعلية لعملية الرصاص المصهور التي استمرت لقرابة ثلاثة أسابيع.

وحسب هآرتس، فإن الأضرار التي لحقت بالمنازل والشركات والبنية التحتية، من غير المرجح أن تتخطى 25 مليون شيكل. لكن خسائر منطقة جنوب "إسرائيل" يتوقع أن تصل إلى 200 مليون شيكل خلال أسبوع، بعدما أعلنت مصلحة الضرائب أنها حتى أول من أمس تلقت ما يقارب 700 تقرير عن أضرار في الممتلكات نتيجة الصواريخ، في حين أن بقية "البلاد" ستخسر نحو 120 مليون شيكل.

وتشير تقديرات منفصلة للرابطة التجارية لمجموعة المصنّعين الصهيونية إلى أن حجم أضرار الحرب على المصانع في الجنوب بلغ، أول من أمس، 34 مليون شيكل، ليرتفع حجمه خلال الأيام الخمسة الأولى من العدوان على غزة إلى 77 مليون شيكل؛ مع الإشارة إلى أن هذا الرقم يأخذ في الإعتبار خسائر الإنتاج فقط.

بدوره، حذر رئيس غرفة بئر السبع للتجارة والصناعة، يوسي ديلويا، من أنه إذا لم ينتهِ القتال في الأيام القليلة، فإن العديد من المصانع لن تعيد فتح أبوابها من جديد.

<u>في الشأن الفلسطيني العام:</u>

شكل العدوان الصهيوني على قطاع غزة، والذي بدأ باغتيال القيادي في حركة حماس المجاهد أحمد الجعبري العنوان الأبرز، خاصة بعد المواجهة البطولية التي خاضتها، ولا تزال، قوى المقاومة الفلسطينية، التي امتصت الضربة الأولى، وحققت نقلة نوعية في طبيعة المواجهة، إن على صعيد نوعية الأسلحة وتطورها، أو على صعيد مداها وتوسيع رقعة استهدافاتها خارج المساحة المعتادة المحيطة بقطاع غزة، وصولاً الى عمق الكيان الصهيوني في تل أبيب والقدس المحتلتين، واضعة نحو خمسة ملايين من سكان الكيان تحت مرمى النيران الفلسطينية. وهذه هي المرة الأولى التي تتساقط فيها صواريخ المقاومة فوق رؤوس الصهاينة في هذه المناطق التي كانت بمنأى عن أية مواجهة منذ عشرات السنين.

وقد شكل استهداف صواريخ فجر – 5، التي أطلقتها سرايا القدس، لتل أبيب مفاجأة مدوية، باعتبار أنها المرة الأولى التي تطال فيها الصواريخ عاصمة الكيان الإسرائيلي، الأمر الذي اعتبره مراقبون أنه يمثل انتصاراً مدوياً مبكراً للمقاومة، بغض النظر عن نتائج الجولة

الحالية ميدانياً. ذلك أن أحد أكبر محرمات العدو الصهيوني قد تم استهدافها، الأمر الذي سيضع نتنياهو وحكومته في مأزق سياسي وشعبي كبير.

ورغم القصف والدمار والاعتداء على المدنيين من أبناء شعبنا، واستشهاد قرابة الـ 110 فلسطينيين وجرح قرابة الـ 1000 مواطن حتى ساعة إعداد هذا التقرير، ورغم الغارات الجوية الصهيونية المكثفة بشكل غير مسبوق، وإسقاط أطنان المواد المتفجرة فوق قطاع غزة، واصلت المقاومة قصف مستوطنات العدو، وهي تدك البلدات الصهيونية بصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، جعلت ملايين المستوطنين يهرعون إلى الملاجئ، أو ينزحون الى المناطق الشمالية، بمن فيهم رئيس حكومة العدو "نتنياهو" شخصياً، وقيادة أركان حربه التي تختبىء في الملاجىء منذ بداية الحرب.

وما كان لافتاً هو التطور النوعي الذي أبدتاه سرايا القدس وكتائب القسام، حيث فاجأتا الشارع العربي والدولي بامتلاكهما صواريخ متطورة مثل فجر5 وفجر3 وm75 وكورنيت، وأصابتا أهدافا متوسطة وبعيدة المدى بإصابات مباشرة.

وفي مشهد مختلف عما كان عليه في الحرب السابقة عام 2008، انتفض أهالي الضفة الغربية والقدس منذ اليوم الأول للعدوان، وأعلنوا انطلاق مسيرات النفير، واحتشدوا على الحواجز الصهيونية منددين بالعدوان على غزة، مطالبين بالتدخل العربي والرد الفلسطيني؛ واشتبك عدد من الشبان وطلاب الجامعات مع عناصر الشرطة الصهيونية على الحواجز. سقط خلال المواجهات شهيدان في منطقة باب الزاوية في الخليل، صباح اليوم؛ كما قام العدو باعتقال أكثر من 150 فلسطينياً، وجرح ما يزيد عن المئة، نتيجة الاختناق، واصابات بالرصاصات المطاطية، واعتداء بالضرب.

وفي سياق متصل، انطلقت مسيرة حاشدة جابت شوارع وادي حلوة في سلوان في القدس، منددة بالعدوان على غزة، ومطالبة بالتدخل لوقف القتل الهمجي الذي تقوم به آلة الحرب الصهيونية، تصدت لها قوات العدو لمنع المقدسيين من التقدم، وأطلقت الأعيرة النارية المطاطية، وقنابل الغاز المسيلة للدموع.

وفي الناصرة، رفع العلم الفلسطيني للمرة الأولى منذ نكبة 1948 أثناء تظاهرة نظمها التجمع الوطني، ما يدلل على التوحد الفلسطيني بالكامل، ما بين الضفة وغزة والقدس وأراضي 48 من أجل مواجه العدو، حيث شارك عدد كبير من أهالي الناصرة في التظاهرة تنديداً بالعدوان الصهيوني على غزة ودعماً للشعب الفلسطيني.

وفي سجون العدو، رفض الأسرى احتساء الطعام وأعادوا الوجبات لمن أحضروها، معلنين إضرابهم عن الطعام لنصرة إخوانهم في غزة، وتنديداً بالعدوان الصهيوني الغاشم.

وتتخوف سلطات العدو من اندلاع انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية، في حال إطالة الحرب ضد قطاع غزة، في وقت يسعى فيه رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الى حشد تأييد دولي لمسعاه في التوجه الى الأمم المتحدة لنيل صفة مراقب لـ "دولة فلسطين". وقد بدأ الجيش الصهيوني يعزز قواته على الحواجز خوفاً من خطوات غير متوقعة.

هذا، وقد عقد الإطار القيادي الفلسطيني - الذي يضم في عضويته كلاً من "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" و"فتح" و"حماس" – اجتماعاً طارئاً، نتج عنه تشكيل لجنة مشتركة تضم كافة الفصائل في الضفة الغربية للإشراف على تنظيم فعاليات شعبية موحدة للتضامن مع سكان قطاع غزة. جاء ذلك في وقت دعا فيه رئيس السلطة، محمود عباس، الى مواصلة التحرك السلمي، وإلى ضرورة التوحد ضد العدو.

يذكر أن عباس أصدر تعليماته لمنتسبي جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، المستنكفين عن العمل، للعودة بشكل فوري للالتحاق بعملهم، في خطوة رأى مراقبون أن من شأنها أن تساهم في تقريب مسافات إنهاء الانقسام.

وفي شأن متصل، عقد عباس مؤتمراً صحافياً، ثاني أيام العدوان على غزة، دان فيه العدوان الصهيوني، معتبراً إياه حرباً ضد الشعب الفلسطيني بأكمله. ودعا عباس الى ضرورة تحقيق المصالحة بين فتح وحماس، وضرورة تنفيذ اتفاقي القاهرة والدوحة. وقال عباس إنه حاول الاتصال بكل من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، ونائبه، موسى أبو مرزوق، لكنه لم يوفق في التحدث إليهما. غير أن مشعل عاد فقال إنه اتصل بعباس واتفقا على العمل سوياً.

المعركة السياسية:

تخوض حركتا "الجهاد الإسلامي في فلسطين" و"حماس" معركة سياسية ضارية، لا تقل شراسة على الجبهة السياسية. ويتواجد في القاهرة حالياً، أمين عام حركة الجهاد الإسلامي، د. رمضان شلح، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أ. خالد مشعل، ومعهما أطقمهما الحركية والسياسية، استجابة للمساعي المصرية الهادفة الى التوصل الى

تهدئة في قطاع غزة، والتي تحرص فصائل المقاومة أن لا تأتي على حساب أهالي قطاع غزة، ولا على حساب القضية الفلسطينية.

وقد عقد د. شلح ومشعل في القاهرة اجتماعات عدة، مشتركة ومنفصلة، مع عدد من القادة والزعماء، من بينها اجتماع مشترك مع وزير المخابرات المصري، رأفت شحاتة. كما عقد مشعل لقاء ضم الرئيس المصري محمد مرسي، والأمير القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان. بدوره التقى د. شلح بالرئيس المصري، محمد مرسي.

وتدور حالياً جولات من اللقاءات بهدف التوصل الى تهدئة، عبر الوسيط المصري، مع الكيان الصهيوني. وقد نشرت وكالة القدس للأنباء، عن مصادر مطلعة مسودة ورقة الشروط التي قدمتها حركتا الجهاد الإسلامي وحماس الى العدو الصهيوني عبر الوسيط المصري. وتضمنت الورقة النقاط التالية:

1 – أ. إسرائيل توقف كل الأنشطة من البر والبحر والجو واستهداف الأفراد.

ب. الفصائل الفلسطينية توقف كل أشكال العمليات بما فيها إطلاق الصواريخ والهجمات على الحدود.

2 – بعد وقف إطلاق النار بـ 24 ساعة، يتم مناقشة التالي:

أ. تسهيل حياة وحركة المدنيين حتى في المناطق المحاذية للشريط والبحر.

ب. فتح المعابر والسماح بدخول البضائع.

3. <u>آليات التنفيذ:</u>

أ. تحديد ساعة الصفر لوقف إطلاق النار المتبادل.

ب. تقديم ضمانات إلتزام من الطرفين لمصر.

ج. عدم القيام بخروقات أو المبادرة للرد على أي خرق من الطرفين، ومراجعة الراعي المصري للاتفاق عند وجود ملاحظات.....

وبعد اجتماع اللجنة الوزارية التساعية، طوال ليل أمس (الإثنين – الثلاثاء)، ردت حكومة العدو برفض ورقة الشروط. ونقلت وكالة القدس للأنباء عن مصادر مواكبة للاتصالات التي تجري بهدف التوصل الى تهدئة في غزة، أن الجانب الصهيوني رفض الشروط التي قدمتها الفصائل الفلسطينية المقاومة عبر مصر يوم أمس، واقترح بديلاً عنها وقف الأعمال العسكرية لمدة تسعين يوماً، دون أي استعداد لتلبية الشروط الأخرى التي تتضمن رفع الحصار عن غزة، ووقف عمليات الاغتيال، وتسهيل حياة السكان، بما فيها وقف التحركات العدوانية على الشريط والشاطىء وفي البحر. وأكدت المصادر أن الجانب الفلسطيني رفض المقترح الصهيوني، مبدياً استعداده الكامل للتصدي لأي غزو بري يشنه العدو ضد القطاع. هذا، وتدخلت مصر سريعاً من أجل استيعاب هذا التطور، وتعمد حالياً إلى إجراء لقاءات مكثفة من أجل استمرار الاتصالات بهدف التوصل الى تهدئة.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان العدو الصهيوني سيذهب باتجاه الغزو البري، في ظل الإهانة الكبيرة التي تحملها باستهداف تل أبيب في أكثر من مرة بصواريخ فجر – 5، الإيرانية الصنع والمصدر، وفي ظل بوادر انتفاضة قد تحصل في الضفة الغربية، خصوصاً إذا ما ظهر العدو في صورة العاجز أمام المقاومة في قطاع غزة.

وفي الساعات الأخيرة لإعداد هذا التقرير، علمت (وكالة القدس للأنباء)، من مصادر متابعة لاتصالات القاهرة أن الوسيط المصري أبلغ الجانب الفلسطيني أنه تم التوصل الى اتفاق مع الجانب "الإسرائيلي"، يسمح بإعلان وقف إطلاق النار خلال الساعات القليلة القادمة.

وبخصوص أهداف العدوان على القطاع، رأى "مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية" أن ""إسرائيل" ترغب في تعزيز غزة سياسياً وإضعافها أمنياً وعسكرياً، في المقابل فإنها- اسرائيل- تسعى الى إضعاف رام الله سياسياً وتقويتها أمنياً."

وقال المركز أن هذا يمكن أن يتم عبر هدنة متجددة أو طويلة الأمد مع القطاع، وما يعنيه ذلك من "خروج غزة من دائرة الكفاح الوطني فيما تستمر "إسرائيل" في مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية. ويعني كذلك خطوة في تحقيق المشروع الصهيوني الذي يرى في وجود كيان سياسي فلسطيني في غزة وجزء من أراضي سيناء مخرج وحيد للمأزق السياسي الصهيوني غير القادر على تقديم إجابة للعالم حول حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة." كما أنه يتحقق عبر "رفع الحصار عن قطاع غزة بإتجاه مصر."

وقدم مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية توصيات لإحباط المشروع الصهيوني، هي:

1 - تقصير مدة الهدنة.

2 - ربط الهدنة بما يجري في الضفة الغربية (وقف الإستيطان)

3 - ربطها بقضية الأسرى (إطلاق سراح وتحسين ظروف الحياة)

4 - إيقاف الاجتياحات اليومية للجيش في الضفة الغربية.

5 - فتح المعابر من خلال السماح بالتبادل التجاري بين الضفة الغربية وغزة.

وطالب المركز طرفي الانقسام الفلسطيني "بضرورة التعالي على الجراح من كلا الجانبين في غزة والضفة؛ لأن القضية أكبر من غزة ومن الضفة؛ فهي قضية وطن وقضية شعب ومستقبل أمة. وأضاف: "وهنا يجب إشراك الرئيس محمود عباس كخطوة رمزية في المفاوضات الجارية الآن والإتفاق النهائي على التهدئة، وذلك لكي يفهم الإسرائيليون أن غزة هي جزء من المشروع الفلسطيني وليست جزءً مستقلاً (ونذكر هنا أن حزب الله لم يوقع أي اتفاقية مع الاحتلال ولكن كان يترك الشكل الرسمي النهائي للرئيس اللبناني ولرئيس الحكومة اللبنانية)."، بحسب ما اشار إليه المركز.

الوضع الفلسطيني في لبنان:

تواصلت المواقف والمسيرات الحاشدة والغاضبة في المخيمات الفلسطينية في لبنان من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب، منددةً بالعدوان "الإسرائيلي" الغاشم على الشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزة لكسر إرادته، ومنوهة بالصمود الأسطوري الذي يجسده شعب غزة الصابر في وجه أعتى قوة إجرامية في المنطقة متمثلة في الكيان الصهيوني المجرم، مطالبة الدول العربية بنصرة المقاومة الفلسطينية في غزة. وتعيش المخيمات الفلسطينية هذه الأيام حالة من الإستنفار السياسي والإعلامي لمواكبة تطورات العدوان، ودعماً لصمود شعبنا الفلسطيني ومقاومتنا الصامدة، حيث تتواصل التحركات الاحتجاجية الشاجبة، من خلال مسيرات عدة في مختلف المخيمات الفلسطينية في لبنان.

وفي سياق مختلف، أعلن الجيش اللبناني عن العثور على صاروخي غراد في الجنوب اللبناني معدين للإطلاق. وقالت قيادة الجيش – مديرية التوجيه في بيان صادر يوم أمس الإثنين: "في إطار التدابير الأمنية المشددة التي يتخذها الجيش في مختلف المناطق اللبنانية،

وخصوصاً على الحدود الجنوبية، عثرت دورية تابعة للجيش بعد ظهر اليوم في المنطقة الواقعة بين بلدتي حلتا والماري – قضاء حاصبيا على صاروخي غراد عيار 107 ملم معدين للإطلاق. وقد حضر الخبير العسكري إلى المكان وقام بتعطيلهما، كما بوشر التحقيق بإشراف القضاء المختص."

وكان لافتاً في هذا السياق ما ورد في صحيفة "الديار" قبل أيام قليلة من تحذيرات، حيث جاء في الصحيفة: "من غير المستبعد أن تقوم فصائل من مخيم الرشيدية والبص أو مخيم عين الحلوة بإطلاق صواريخ كاتيوشيا على مستعمرات إسرائيلية لأنه لا يمكن ضبط الوضع على الحدود... ذلك أن فصائل حماس في مخيمات عين الحلوة والجنوب قد تطلق صواريخ على مستعمرات إسرائيلية من الحدود اللبنانية باتجاه إسرائيل ." وأضافت الصحيفة: "تجري اتصالات بين المخابرات اللبنانية والقيادات الفلسطينية لضبط الوضع ومنع انفجاره على الحدود" . هذا ولم تتبن أية جهة فلسطينية مسؤوليتها عن الصواريخ.

وفي سياق متصل، وكعادتها، لجأت بعض وسائل الإعلام في لبنان الترويج لتحليلات وأقاويل تريد التشويش على المقاومة، والإساءة الى صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته. فقد ذكر موقع "القوات اللبنانية": "إن أحداث غزة أرخَت بظلالها على الساحة اللبنانية، نظراً إلى تداعياتها الأمنية والسياسية، خصوصاً على مستوى المخيمات الفلسطينية. وقد رأى البعض أن توقيتها مريب كونه يحجب الأضواء، ولو نسبياً، عما يجري في الداخل السوري، وهذا ما ظهر من خلال الإعلام المحلي والعربي والدولي، حيث خطفت الحرب بين المنظمات الفلسطينية، وتحديداً حماس والجهاد الإسلامي مع "إسرائيل"، الأضواء."

فهل لعاقل أن يظن أن تكون المقاومة في غزة بدفاعها عما تبقى من كرامة للأمة العربية والإسلامية، وقيامها بحماية مجاهديها وقادتها، والرد على عمليات الاغتيال بحق مجاهدي الشعب الفلسطيني، أن يكون هدفها هو صرف أنظار؟ وهل المقاومة هي من بدأ بإغتيال القائد أحمد الجعبري؟ فلماذا يحاول البعض قلب الحقائق التي تساوي بين الضحية والجلاد، ولمصلحة من؟

سياسياً، وفي شأن فلسطيني آخر في لبنان، أشار عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عزام الأحمد، في حديث لجريدة "الأخبار" الى أن "سبب زيارته عائد إلى كونه اعتاد زيارة لبنان!".

وعند سؤاله عن انعكاس الوضع في صيدا، على عين الحلوة، شدد الأحمد على أننا "لن نسمح للمخيمات بأن تكون منطلقاً للتوتر ضد اللبنانيين." وقال: "الأمور في عين الحلوة هادئة رغم الأحداث الأخيرة".

وعمّا تردّد عن مشاركة فلسطينيين في القتال، قال الأحمد :"حاول الكثيرون إدخال الفلسطينيين في المعادلة الداخلية اللبنانية، لكننا لن نسمح لهم بذلك"، لافتاً الى أنه "خلال لقاءاته مع المسؤولين اللبنانيين أكد لهم "أننا لن نكون مع طرف ضد آخر"، مشيراً إلى أن "المسؤولين اللبنانيين نوّهوا بالجهود التي بذلت خلال الأحداث الأخيرة لمنع الفلسطينيين من القتال".

أما عن عودة الاغتيالات في عين الحلوة والخشية من إعادة إشعال الأزمة بين القوى الإسلامية وفتح، فقال الأحمد: "ما جرى في عين الحلوة تحت السيطرة".

وكالة القدس للأنباء